

TRIBUNE LIBRE

JUIN 2023 | NUMÉRO 8, PAR PR.KAWTAR LEBDAOUI

التمكين الاقتصادي للنساء القرويات عن طريق التعاونيات أية مفارقات ؟

الفلاحية، برامج التنمية القروية الممولة من قبل FIDA، مخطط المغرب الأخضر (FAO, 2018)، دار الصناعة، استراتيجية GIZ، إلخ.، تصبح التعاونيات واحدة من الأدوات التي ستستعين بها الاستراتيجيات العمومية والبرامج الدولية من أجل تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص بين الجنسين، وتشجيع خلق الأنشطة المدرة للدخل لاسيما بالمجالات القروية حيث أصبحت النساء فاعلات أساسيات ضمن سيورة صناعة التنمية السوسيو-اقتصادية.

ومع استمرار تظافر الجهود السياسية وتعزيز المشهد القانوني سنة 2016 بانبثاق نص جديد حول التعاونيات 112-12، والذي تمثلت مساعيه في تقوية القدرات التقنية والتنظيمية والإدارية للفاعلين التعاونيين وتيسير مسطرة خلق التعاونيات، سيبغ عدد تعاونيات النساء على المستوى الوطني 4524 تعاونية إلى حدود سنة 2019 (ODCo, 2019).

وهكذا ستغزو التعاونيات النسائية واحدة من أدوات التنمية السوسيو-اقتصادية المحلية التي ستسمح بالاندماج السوسيو-اقتصادي للمرأة القروية ضمن الأنشطة الاقتصادية بالمغرب (FAO, 2018)، حيث ستستفيد النساء المنخرطات في تنظيمات الاقتصاد الاجتماعي من عمل مأجور ودخل منتظم، وذلك بعد أن كانت أنشطتهن الإنتاجية غير مرئية ولا تشكل سلعة يتلقين عنها مقابلا ماليا مباشرا. يتعلق الأمر بأنشطة تقليدية كانت تمارس في الأصل ضمن الإطار العائلي أو القبلي خاصة الصناعة التقليدية والإنتاج الغذائي، والتي أصبحت من أهم القطاعات التي تنشط فيها التعاونيات النسائية بالمجالات القروية بالمغرب.

يعد مفهوم التمكين جزء من الحقل الدلالي الشاسع الذي تنامي ضمن خطابات المنظمات الدولية، خاصة البنك الدولي، وكذا التحليلات النسوية ومقاربات التنمية (Fabrizio Cantelli, 2013) بشكل خاص أواخر القرن الماضي. يحيل التمكين على ممارسات واستعمالات جد متنوعة، ولعل محاولة التأصيل جنيالوجيا لهذا المفهوم هو ما يسمح بالقول إن المدخل الاقتصادي شكل مقارنة أساسية لتحقيق سيورة تنمية قدرات وأوضاع النساء ببلدان العالم الثالث.

إذا كانت حظوظ الرجال والنساء ما زالت تسجل العديد من التفاوتات بالمغرب، فإننا نعثر على هاته التفاوتات حتى ضمن فئة النساء بين المجالين القروي والحضري، خاصة فيما يتعلق بالمؤشرات الرسمية الخاصة بالوفاة أثناء الوضع، زواج الطفلات، الأمية، البطالة، التعرض للعنف، إلخ (HCP, 2019). مما يعني أن النساء القرويات يراكن هشاشة مزدوجة: ترتبط الأولى بانتمائهن إلى فئة النساء والثانية بانتمائهن المجالي. إلى أي حد ساهم، إذن، انخراط النساء بالمجالات القروية في التعاونيات في النهوض بأوضاعهن السوسيو-اقتصادية المطبوعة بالهشاشة؟

التعاونيات النسائية مدخل لمواجهة جندرة الأنشطة الاقتصادية بالمجالات القروية بالمغرب

أفرز السياق السياسي بالمغرب مطلع الألفية الجديدة فرصا اقتصادية واجتماعية عديدة تمثلت مساعيه في تقليص نسب الفقر و البطالة خاصة في صفوف النساء، وذلك بمنح برامج التنمية القروية طابعا جندريا متزايدا. ومع إطلاق العديد من البرامج كبرامج المبادرة الوطنية للتنمية البشرية منذ سنة 2005، برنامج تمكين، برنامج مرافقة، برامج صندوق التنمية

التعاونيات النسائية القروية بين مطرقة البنات العائلية وسندان الممارسات الأنثوية

تخفي التحولات المهمة التي مست أوضاع النساء بالمجال القروي إذن العديد من المفارقات التي ينطوي عليها معيش تعاونيات النساء، والتي تميّط اللثام عنها العديد من الدراسات الميدانية التي تتم من منظور العلوم الاجتماعية. عندما يتعلق الأمر مثلا بالتعاونيات النسائية العائلية، فإن الدراسة الدقيقة للتجربة المعيشة تبين أن دينامياتها الفعلية تتعدى حدود التنظيم الداخلي المستقل لتتداخل مع الروابط العائلية والقبلية المحلية وما يميزها من خصوصيات على مستوى العلاقات الاجتماعية بين الجنسين من جهة، وبين المسنين وفئة الشباب من جهة أخرى (لبدوي ك.، 2019؛ Mahdi M., 2009).

إن المواقع التي تحتلها النساء في حالة التعاونيات العائلية قد تخفي وراءها تنظيما غير رسمي هو الذي يتحكم في سير التعاونية النسائية وفي سيرورة اتخاذ القرارات بها. ذلك أنه من دواعي المفارقة، أنه في الوقت الذي تُظهر فيه التنظيمات الرسمية مشاركة مهمة للنساء ضمن مجالس إدارة التعاونيات خاصة منه التعاونيات العائلية المختلطة بين الجنسين، نجد أن حظوظهن في الولوج للقيادات التعاونية ضمن التنظيمات غير الرسمية الموازية لها جد ضعيفة، وذلك لصالح الأخ، الأب، الزوج أو الأبناء الذكور (Lebdaoui K., 2021).

إن التعاونيات العائلية هي استمرار للبنات التقليدية التي كانت ترفض عمل النساء خارج الإطار العائلي، وهي التي اعتبرها المفكر الهندي أمارتيبا سين انتهاكا واضحا لحرية المرأة وخرقا لمبدأ المساواة بين الجنسين، بل إنها في نظره تعوق التمكين الاقتصادي للنساء وتحرمهن من القدرة على الفعل واتخاذ القرار (Amartya S., 2000).

تمتلك النساء العديد من المعارف والمهارات التقليدية المرتبطة بشتى قطاعات الأنشطة التعاونية: فهن يصنعن الزرابي والأفرشة المحلية، يتفنن في حياكة الملابس التقليدية وإنتاج بعض الديكورات، يتقن إعداد بعض المواد الغذائية الخاصة بالمناطق التي ينتمين لها كالكسكس وزيت الأركان، إلخ. وهي معارف ومهارات اكتسبتها عن طريق التنشئة الاجتماعية التي تعيد إنتاج التقسيم الجنسي للعمل، ونجح في استثمارها ضمن نشاط جماعي مدر للدخل يأخذ غالبا شكل تعاونيات إنتاجية.

صورة 1: نساء تعاونية "نساء أسرير للكسكس والعجائن" بجهة كلميم وادنون ينتجن "الكسكس الخماسي" المحلي



المصدر: عمل ميداني من إنجاز الباحثة، 2018

تتنوع الخصائص السوسيو-ديمغرافية للنساء المتعاونات بين نساء متعلمات وأخريات أميات، متزوجات وغير متزوجات، عضوات بأبناء أو بدون أبناء، بنات المنطقة أو نساء منحدرات من إثنيات أجنبية على المنطقة، إلخ. فإذا كانت النساء بحكم مستوياتهن التعليمية المتدنية، وكذا أحوالهن العائلية والاجتماعية التي قد تفرض على بعضهن، موازاة مع انتمائهن للتعاونيات، مسؤوليات أسرية إضافية و يجدن صعوبات في الانتماء لمجالس الإدارة بالتعاونيات المختلطة بين الجنسين وفي المساهمة في صناعة القرارات بها، فإن هذه الصعوبة لا تتلاشى في حالة التعاونيات التي تضم النساء فقط بين عضواتها، أي المتجانسة من حيث جنس الأعضاء (Lebdaoui K., 2021).

يحتاج تطوير الاقتصاد التعاوني بالمغرب إعمال المزيد من الرقابة على التعاونيات العائلية من قبل الوزارة الوصية على الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، حتى لا تتحول الروابط العائلية إلى عائق أمام صناعة جيل من التعاونيات القادرة على بلوغ تمكين سوسيو-اقتصادي فعلي للنساء لاسيما بالمجالات القروية واللواتي في وضعية غير مستقرة، وذلك من خلال الحرص على تفعيل مبدأ كل شخص يمثل صوتا مستقلا، وعلى ديمقراطية السلطة وضمان مشاركة النساء في صناعة كل القرارات المتعلقة بالتعاونيات التي ينتمين إليها.

وفي نفس السياق، يتعين على المجالس المنتخبة أن تسهر بدورها على تقوية فرص التعاونيات النسائية غير العائلية في الاستمرار والنجاح، من خلال ضمان حق النساء في أوضاع هشة في الولوج العادل للدعم العمومي للأنشطة التعاونية، بعيدا عن كل الحسابات الانتخابية أو الاستعمالات الانتهازية المجانبة للغايات الاجتماعية والاقتصادية من تشجيع خلق تنظيمات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، لاسيما بالمجالات القروية.

كما أن تشجيع البحث العلمي حول الاقتصاد الاجتماعي والتضامني من منظور العلوم الاجتماعية، تشخيصا وتقييما للأثر، من شأنه أن يسمح بتعويض الفعل العمومي بالفهم الدقيق للديناميات الفعلية للتعاونيات النسائية القروية بالمجتمع المغربي، ويفرز، بالتالي، فعالية أكبر لمختلف المبادرات التدخلية للمؤسسات الوزارية والمنظمات الدولية.

على أن التعاونيات النسائية غير العائلية ليست بمنأى عن هذا النوع من الإكراهات التي من شأنها أن تعوق التمكين الفعلي للنساء، لاسيما في الحالات التي تكون فيها الفجوة مهمة بين العضوات على مستوى القدرات والمهارات والرساميل: المستويات الدراسية، حيازة الرساميل الاجتماعية، درجة التمكين من المهارات المرتبطة بالإنتاج، امتلاك المعلومة، امتلاك القدرة على قيادة المجموعة، إلخ. إن هاته التفاوتات بين المتعاونات قد تجعلهن يتراثن ضمن التعاونية النسائية الواحدة على نحو يكرس اللامساواة في السلطة ولا يسمح بدمقرطتها، وقد تفرز بعض الممارسات الأنانية التي تنزع نحو المنفعة الشخصية، والتي تتعارض مع مبادئ التعاون المتعارف عليها دوليا، وكذا مع روح وجوهر الاقتصاد الاجتماعي القائم على تحري المنفعة الجماعية والممارسة الديمقراطية للسلطة (Igmane S., 2020).

إذا كانت التجارب التي نجحت في مجال مشاركة النساء في الاقتصاد الاجتماعي مما يصعب إنكاره، فإنه من الصعب أيضا أن نجزم بنجاح مجمل الاستراتيجيات الوطنية في بلوغ غاية التمكين الفعلي للنساء بالعالم القروي عن طريق التعاونيات. إن تحقيق أرقام ومؤشرات إحصائية مهمة تخص تنامي خلق التعاونيات النسائية، وارتفاع نسب مشاركة اليد المنتجة النسائية في مجمل التعاونيات المختلطة بين الجنسين، يخفيان العديد من الممارسات التي تستعمل التعاونيات لإعادة إنتاج بعض البنيات التقليدية التي تحول دون تحرير المرأة، لاسيما التعاونيات العائلية التي ما زالت تؤدي وظيفة محافظة وتخضع بوضوح لإيديولوجيا الجندر.

الآراء الواردة في هذا المنشور هي آراء المؤلف، وهي لا تعكس آراء أو وجهات نظر معهد
الرباط للدراسات الإجتماعية أو أعضائه

د. كوثر لبدوي

أستاذة علم الاجتماع بجامعة محمد بن عبد الله
بفاس - كلية الآداب و العلوم الإنسانية سايس.

